



اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)
"التعامل مع مخاطر الاستقرار المالي: السياسات الاحترازية والتعميق المالي في التمويل الإسلامي"
05-06 نوفمبر 2014، سورابايا، جمهورية إندونيسيا

التقرير

تم تنظيم الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2014 بالاشتراك مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) وبنك إندونيسيا، حيث انعقد الاجتماع في 5-6 نوفمبر 2014 في سورابايا، جمهورية اندونيسيا. وقد شارك في الاجتماع وفود من أكثر من ثلاثين بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك المحافظون، ونواب المحافظين، وخبراء البنك المركزي، وكبار ممثلي منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، وصندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وبنك التسويات الدولية (BIS). وضم اجتماع 2014 تحت عنوان "التعامل مع مخاطر الاستقرار المالي: السياسات الكلية الاحترازية والتعميق المالي في التمويل الإسلامي" والذي استمر يومين، ورشة العمل لفريق الخبراء (EGW) في 5 نوفمبر 2014 واجتماع للمحافظين في 6 نوفمبر 2014.

وتم افتتاح ورشة العمل لفريق الخبراء بعبارات ترحيبية وافتتاحية من قبل الممثلين الرئيسيين للمؤسسات المنظمة، وهما سعادة البروفيسور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، وسعادة السيد ميرزا أديتياسوارا؛ نائب أول لمحافظ بنك اندونيسيا. وتم تقسيم ورشة العمل إلى ثلاث جلسات للمناقشة، تضم كل منها عددا من المتحدثين والمناقشين الرئيسيين، وجلسة لصياغة البيان الختامي. وركزت جلسة المناقشة الأولى بعنوان "تنفيذ إطار للسياسات الكلية الاحترازية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي" على العلاقة بين السياسات الكلية الاحترازية والاستقرار المالي، فضلا عن تجارب بعض الدول الإسلامية في الحفاظ على الاستقرار المالي. وخلال الجلسة، قدم الدكتور فرانك باكر، رئيس الاقتصاد والأسواق المالية في بنك التسويات الدولية الآسيوي والمحيط الهادئ، عرضا عن العمل الجاري لـ BIS حول فعالية السياسات الكلية الاحترازية. وفي عرض تقديمي آخر بعنوان "الإطار الكلي الاحترازي في الحفاظ على الاستقرار المالي"، أكد الدكتور ستيفن سواراي من دائرة النقد وأسواق رأس المال في صندوق النقد الدولي على الحاجة إلى فهم أفضل للروابط المالية الكلية بين السياسة النقدية والنظام المالي، بما في ذلك القطاع المالي الإسلامي في المحافظة على استقرار الأسعار، فضلا عن الاستقرار المالي.

وتداولت جلسة المناقشة الثانية حول تنفيذ الأطر الكلية الاحترازية للتمويل الإسلامي، مع التركيز بصفة خاصة على برنامج تقييم القطاع المالي الإسلامي (IFSAP). وقدم البروفيسور الدكتور محمد عزمي عمر، المدير العام لـ IRTI والمتحدث الرئيسي في الجلسة الثانية، عرضاً عن تنفيذ IFSAP وحاجة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إليه لدمج التنمية المالية الإسلامية في السياسة الوطنية وتخفيف نقاط الضعف النظامية في النظام المالي الوطني. وفي جلسة المناقشة الثالثة والأخيرة، التي كانت بعنوان "أهمية تطوير القطاع الدقيق من خلال الزكاة والأوقاف لتعميق النظام المالي"، أدلى الدكتور كينيث بالدوين، رئيس قسم السياسات المالية ومكتب التخطيط في البنك الإسلامي للتنمية، بعرض عن تصميم العقود المالية للقطاع الدقيق، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالامتثال بالشرعية وآليات الحوافز لتسهيل الإدماج المالي والقضاء على الفقر. ومن ثم تم تكريس جلسة عمل منفصلة لمناقشة وإعداد مشروع البيان الختامي للاجتماع السنوي 2014، الذي قدم إلى المحافظين لاعتماده في اليوم الثاني.

وفي اليوم الثاني، استهل اجتماع المحافظين بعبارات ترحيبية وافتتاحية أدلى بها كل من سعادة أجوس مرتوادوجو، محافظ البنك الاندونيسي، وسعادة محمود دودو لو، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وسعادة البروفيسور صافاس ألباي، المدير العام لمركز أنقرة. واستمر الاجتماع بكلمة رئيسية ألقاها سعادة الدكتور عبد العزيز الهيناي، نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية، حول عمل البنك الإسلامي للتنمية في مجال التخفيف من حدة الفقر لاستدامة التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعرض اجتماع المحافظين جلسة مناقشة مفتوحة حول "كيفية تعزيز وإدارة أثر السياسات الكلية الاحترازية والتعميق المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: IFSAP وتنمية القطاع الدقيق". وخلال هذه الجلسة، قدم سعادة عبدالعزيز الفريح، نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وسعادة محمد بن إبراهيم، نائب محافظ بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي)، تجارب عن بلدانهم في تنفيذ أطر السياسات الكلية الاحترازية والتدابير المتخذة لزيادة عمق القطاع المالي الإسلامي. كما شارك ممثلون ذوو مستوى عالٍ لعدد من البنوك المركزية والسلطات النقدية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك بروناي دار السلام، والسودان، وفلسطين، واندونيسيا، وباكستان، والأردن، بوجهات نظرهم المتعلقة بموضوع الجلسة.

وأخيراً، استعرض المحافظون البيان الختامي للاجتماع السنوي للبنوك والسلطات النقدية المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واعتمده، والذي تمت صياغته في الجلسة الأخيرة لـ EGW. ورحب المحافظون بالعرض الذي قدمته جمهورية سورينام لاستضافة الاجتماع في عام 2015. واختتم سعادة أجوس مارتوادوجو، محافظ بنك اندونيسيا، الاجتماع بتوجيه الشكر إلى ممثلي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين حضروا الاجتماع والمتحدثين على مساهماتهم القيمة التي قدموها خلال كل من اجتماع EGW واجتماع المحافظين.